



دالاس، تكساس

# ميثاق حركة الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين

نحن ابناء الشعب الفلسطيني بإسمنا وبإسم الاجيال القادمة وبناءً على ماتم التوصل اليه في المؤتمرات التي عُقدت في مدريد ولندن وبوسطن وحيفا وشتتغارت، فإننا نناشد كل من يقيمون للعدالة والسلام وزنا الانضمام الى حركتنا التي تهدف الى إقامة دولة ديمقراطية واحدة على أرض فلسطين التاريخية تكفل العدل والمساواة لكافة مواطنيها.

وإذ نطلق هذا النداء فإننا نسترشد بالدروس والعبر المستوحاة من كل تجارب الماضي لاسيما ما يلي :

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من أن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا تستعمران العالم العربي وتقسمانه الى محاور نفوذ، فإنهما لم يمنحا فلسطين حق الاستقلال على الرغم من أن عصبة الأمم اصدرت آنذاك مرسوماً يقضي بإستقلال دولة فلسطين. لكن الحركة الصهيونية التي نشأت في أوروبا جلبت المستوطنات اليهودية والعماله اليهودية وفكرة وطن قومي لليهود يهدف لإستثناء بل وطرد السكان الأصليين من بلاد آبائهم وأجدادهم بغرض إقامة دولة بأغلبية يهودية.

وفي عام ١٩٣٩، وتحت وطأة المقاومة الشعبية الفلسطينية، أصدرت بريطانيا الورقة البيضاء موضحة ان قرار الأنتداب الصادر عن عصبة الأمم ولا سياسة الدولة البريطانية تدعوان لإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، ولم يكن تقسيم فلسطين إلى دولتين وارداً على الاطلاق في ذلك الحين.

وفي عام ١٩٤٧ رفض الفلسطينيون ومنهم الدول العربية الاسلامية قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة وطالبوا باستقلال دولة فلسطين الممتدة من البحر الأبيض المتوسط الى نهر الاردن كدولة ديمقراطية واحدة لا مكان فيها لأي تمييز عنصري او ديني وحذروا آنذاك أن تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية واخرى عربية سيؤدي إلى صراعات لانهاية لها.

وفي عام ١٩٤٨ تأسست إسرائيل على الجزء الأكبر من فلسطين بداية بالتقسيم وتوسعت لتشمل ٧٨٪ من المساحة الاجمالية وذلك عن طريق التطهير العرقي للفلسطينيين والذي نتج عنه اقصاء مئات الالاف من الفلسطينيين واقتلاعهم من بيوتهم وممتلكاتهم وتدمير مدنهم وقراهم التي تم إزالتها. وعندما توقفت الأعمال العدائية لم يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقوقهم في العودة إلى ديارهم، بينما وجد هؤلاء الفلسطينيون الذين تمكنوا من البقاء في أراضيهم التي تسيطر عليها إسرائيل - وجدوا انفسهم محرومون من ابسط الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والقانونية. كما تم مصادرة أراضيهم ومصادرهم الطبيعية، ثم سرقة ثقافتهم ... وتزييف تاريخهم وتحقيرهم.

وفي عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل بالاستيلاء على بقية الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة )، وأصبحت هذه الأراضي تحت نير احتلال عسكري وحشي حتى يومنا هذا. وقد رفضت إسرائيل مراراً الانصياع لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الذي ينص على انسحاب اسرائيل من هذه الأراضي، وقامت بانتهاك حقوق الحماية التي يضمنها قانون حقوق الإنسان الدولي لسكان هذه الاراضي من المدنيين العزل وخاصة بناء العديد من المستوطنات على الاراضي المصادرة وحصر إقامة الفلسطينيين في مناطق ضيقة مماثلة لتلك التي كانت مخصصة للمواطنين السود المضطهدين في جنوب افريقيا، متحدياً بذلك كل الاعراف والاتفاقيات الدولية.

وعلى الرغم من كل ما قام به المجتمع الدولي لاحقاً بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد سببت إقامة إسرائيل كدولة يهودية عنصرية حروباً واجتياحات نتج عنها معاناة شديدة للشعب الفلسطيني وشعوب الجوار، كما أدت الى اضطرابات في الأمن والسلام لكافة دول العالم بسبب النزاعات الدينية والطائفية وتدخلات القوى الاجنبية.

إن اجراءات إسرائيل التي ادت الى توطيد الهيمنة الميغرافية في مدينة القدس وضواحيها نتج عنها طمس السمة العرابية التي اتسمت بها هذه المدينة عبر التاريخ وتجريد الشعب الفلسطيني من عاصمتهم التاريخية وقطع الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية بين هذه المدينة وبقية المجتمع الفلسطيني، وتضييق الحريات الدينية وذلك بحرمان الفلسطينيين من مسيحيين ومسلمين من الوصول الى عياداتهم ومقدساتهم.

ان النظام القانوني والسياسي والايديولوجي في إسرائيل يعتمد التمييز العنصري ضد مواطنيها من غير اليهود. كما ان المحاكم الاسرائيلية وحكومتها وقواها الامنية رفضت بل قمعت بقسوة المطالب المستمرة للشعب الفلسطيني للاصلاحات الديمقراطية ومساواتهم بالمواطنين اليهود، لاسيما حق العودة لاراضيهم وبيوتهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨.

وفي محاولة للتخلص من الاحتلال العسكري ومصادرة الاراضي واستغلال الموارد الطبيعية وحرمان الفلسطينيين من الحقوق الاساسية، فإن المقاومة الفلسطينية قد تسببت احياناً في معاناة مؤسفة للمدنيين في إسرائيل. إن محاولة إسرائيل استغلال هذا الامر لتبرير اضطهادها للشعب الفلسطيني مرفوض بتاتا حيث ان المعاناه التي تعرض لها مواطنوها اليهود لا يمكن مقارنتها بالاهوال التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وما زال يعاني منها.

إن التصرفات والسياسات الاسرائيلية تشير بصورة واضحة بان إسرائيل قامت بضم غالبية اراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية حسب خطوات مدروسة ونية مبيتة في تحدا ... سافر لكل الاتفاقات والاعراف الدولية ذات العلاقة بإحتلال دولة لأخرى. اما الاستنتاج الذي لامفر منه هو ان سياسات إسرائيل لا يمكن وصفها بأقل من استعمار استيطاني.

إن سياسة التمييز المنظمة التي انتهجتها إسرائيل ضد الفلسطينيين مثل التهجير العنصري والفصل العنصري والحرمان من حقوق المواطنة والحقوق المدنية الاساسية والحريات الأخرى يطابق بصورة خطيرة التمييز كما تم تعريفها حسب القانون الدولي. كما ان سلوك قادة إسرائيل لضمان التفوق العرقي والديمغرافي والديني يطابق الانظمة الفاشية التي كانت سائدة في أوروبا في الماضي.

إن رفض إسرائيل المتواصل لحق عودة الاجئين الفلسطينيين هو انتهاك فاضح لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في عام ١٩٤٨. كما ان التمادي في الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية هو انتهاك سافر للقانون الدولي. إن الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة قد تسبب في مأساة إنسانية. وإن السياسات الدموية مثل جدار الفصل العنصري ما هو الا دليل على النوايا الاسرائيلية لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المدنية والانسانية بصورة مستمرة في وطنهم بما في ذلك حق تقرير المصير.

وبناءً على ذلك تم استنتاج ما يلي :-

\* إن الصراع الدائر مع ما يُلَازمه من الم و غضب و خوف هو نتيجة الاستعمار المتعمد والتقسيم الظالم للاراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، والظلم والتهجير وعدم المساواة والفصل العنصري الذي مارسته دولة إسرائيل على السكان الأصليين بغرض إدامة التقسيم.

\* إن الدبلوماسية والوساطات الدولية وقرارات الامم المتحدة التي استهدفت حلّ الدولتين كانت خاطئة بسبب التشويش وتشويه الصورة الحقيقية لطبيعة الصراع الناجم عن الفكر الصهيوني الاستعماري وسياسة التطهير العرقي والفصل العنصري. إن الحقائق على الاراض المتمثل في التوسع الاطرادي للمستوطنات اليهودية ونقل مئات الآلاف من اليهود الى القدس الشرقية والضفة الغربية أدى إلى فقد الأمل في نجاح أي حلول دبلوماسية.

\* إن تقسيم شعب وأراضي فلسطين التاريخية على أساس الفكر القديم الذي يزعم أن كل أراضي فلسطين هي حق مقصور على الشعب اليهودي أنا كان وحيث وُجد هو امر غير مقبول وفيه انتهاك للحقوق الانسانية والسياسية للشعب الفلسطيني، وهذا يخالف الاعراف المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان الاجتماعية والثقافية والسياسية.

\* إن تقسيم فلسطين الى دولتين يُغذي استمرارية النزاع وتأكيد المعتقدات والسلوك الذي يُوْجج من حدة الصراع، خاصة السيطرة العرقية والتمييز العنصري والفصل العرقي ومصادرة الاراضي مما يؤدي الى النهج الاستعماري والعنصري بما في ذلك إهانة للضمير الانساني.

\* إن الادعاء بأن اليهود والفلسطينيين وكافة سكان فلسطين لا يمكنهم التعايش في دولة واحدة بسلام هو مجرد افتراء فكر عنصري مثل ما كان يروج له نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

لا يمكن اعتبار المطالبة بحقوق متساوية لليهود والفلسطينيين عملاً عنصرياً ومعادٍ لليهود ويجب معارضة ذلك بشدة وبجميع أشكاله.

\* لن تنعم شعوب المنطقة بأي امن او سلام او رخاء او حرية طالما بقي قرار التقسيم قائماً. وكذلك يجب الاعتراف الكامل بالمظالم التاريخية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وإعادة كافة الحقوق الثابتة له بما فيها حق العودة والتخلي عن كافة الافكار التي تدعو للفصل او التمييز العنصري بين المواطنين، وضمان المساواة في الحقوق والحريات وتكافؤ الفرص للجميع.

لذلك فإننا نعلن موقفنا كما يلي :

١. إن الحل الوحيد الذي سيؤدي الى الحرية والامن للجميع هو قيام دولة ديمقراطية حقيقية واحدة في فلسطين دون التمييز العرقي او الديني او القومي.

٢. إن كافة الاراضي الفلسطينية الواقعة بين البحر الابيض المتوسط ونهر الاردن تمثل دولة واحدة يملكها مواطنوها.

٣. يجب أن تكون هذه الدولة مستقلة وديمقراطية يتمتع كل مواطنها بحقوق متساوية ويعيشون بحرية وأمن.

٤. كل من يعيش على أرض هذه الدولة أو هجرَ منها على مدى القرن الماضي وكل المخدرين من هؤلاء الأشخاص يعتبر مواطناً في هذه الدولة.

لهذا فإننا نتعهد بإقامه حركه دوليه على اساس المبادئ الدوليه للسلام، والمساواه والعدل وحقوق الانسان، لإقامه دولة ديمقراطيه واحده في فلسطين.

تقوم هذه الدوله على المبادئ التاليه:

١. تقام دولة فلسطين الموحد كديمقراطيه يتمتع مواطنيها البالغين بحقوق متساويه في الاقتراع والترشيح للمناصب والمشاركه في حكم البلاد ومن المفهوم ضمناً أن الأنظمه والقوانين السياسيه القائمه التي تدعو للتمييز بين مواطنيها تعتبر لاغيه ولا وجود لها.

وتكون هذه الديمقراطيه مبنية على المبادئ التاليه:

أ. يجب ألا يدعو أي قانون حكومي الى أساس العرق أو الدين أو القومييه أو الجنس.

ب. يجب الا يكون البرنامج الرسمي لأي حزب سياسي مبنياً على أساس عرقي أو ديني أو ثقافي أو على الفصل العنصري أو التمييز أو التفوق العرقي.

ج. يجب ألا يؤسس أي جهاز حكومي لإدارة فريق منفصل أولتقديم حقوق متميزه على أساس العرق أو الدين أو القوميه.

د. يجب أن يتمتع كافة المواطنين بحقوق متساويه وحرية كامله كما هو منصوص عليه في ميثاق الامم المتحده والتركيز على حرية التعبير والدين واللغة وحرية التنقل والإقامه والتجمع.

ه. يجب إحترام حقوق جميع الأقليات وضمان عدم التعرض للتمييز وعدم المساواه الناتجه من حكم الاغلبيه.

و. يجب ان تكون المحاكم والشرطه وجهاز العداله ممثلاً لجميع المواطنين وتقوم بالدفاع عن وحمايه والمحافظة على مبادئ العداله والديمقراطيه.

ز. يجب ان تمنح القوانين الحكوميه كافة المواطنين المساواه في الأمن والاسكان والأراضي الاميرييه والتعليم والعنايه الصحيه والتمتع بأوقات الفراغ والتعبير الثقافي وكافه التطلبات الأساسية للعيش بكرامه وحرية.

ح . يجب أن تقوم الدوله باتباع سياسة مواطنه شفافه بعيده عن التمييز وتمنح ملاذاً آمناً لكل من يرغب في اللجوء إليها هرباً من اضطهاد ولاسيما الذين تعرضون لأخطار الاضطاد العرقي.

ط. تقوم المدارس والمناهج الدراسييه بتعلم الأبناء تاريخ بلادهم والمنطقه يتمكنوا من فهم وادراك واحترام الأصول والتجربه التاريخيه لأبناء وطنهم ونبذ العنصريه والتمييز العنصري والتمسك بحقوق الإنسان وحمايه الحريات الانسانيه والسلام والحقوق والأمن للجميع.

٢ . يتوجب على الدوله أن لاتقوم بأي اتفاق يعطي امتيازات خاصه لأي فصل ديني وعليها تهيئه المناخ المناسب لحرية الاعتقاد وممارسه الشعائر الدينيه دون تمييز.

أ. يحق لكل المواطنين المقيمين في هذه الدوله أتباع أي دين يرغب فيه وحرية التعبد في الاماكن المقدسه الخاصه بهم دون أي عائق أو تمييز.

ب. تكفل الدوله بتساوي كل الأديان أمام القانون ولا يحق لأي دين أن يعيق ممارسة الحقوق الدينيه للآخرين.

ج. يحق لمواطني الدوله حرية اختيار الالتزام بالقوانين والتقاليد الدينيه دون المساس بحقهم في حمايه الدوله والقانون المدني.

٣ . تكون الأراضي الاميرييه ملكاً للدوله ويملك جميع مواطنيها حقوقاً متساويه في استخدامها.

أ. لا يجوز أن يكون هناك أي موانع طبيعیه أو قوانین تسمح باقامه مناطق معزوله أو قيود تؤدي الى تقسيم المواطنين الى مجموعات على اساس عرقي أو ديني أو قومي.

ب. يتم إدارة الاراضي والموارد الطبيعيه والبنیه التحتيه العامه لصالح جميع المواطنين بطريقة متساويه ومتكافئه وبدون تمييز.

ج. يجب إعادة الأملاك الخاصه التي تم مصادرتها من الاجئين الفلسطينيين أو مواطني دولة إسرائيل أو الفلسطينيين المقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة أو المنحدرين عنهم أو تعويض هؤلاء إذا رغبوا في ذلك.

٤. على الدوله توفير المناخ المناسب لحرية التعبير الثقافي لكافة المواطنين.

أ. يضمن الدستور والدوله إزدهار كل اللغات والفنون والثقافات وتطورها بحرية.

ب. لكل المواطنين الحق الكامل في ارتداء ملابسهم التقليديه واستخدام لغتهم والتعبير عن إرثهم التراثي دون التعرض لأي إهانته.

٥. يكون للمواطنين فرص متكافئه في الحصول على الوظائف في كل قطاعات المجتمع

أ. يجب الا تحدد الوظائف أو تحجب على أساس اللغه أو العرق أو الدين أو الجنس أو القوميه.

ب. يجب الا يتم الفصل بين المواطنين في التعليم والتدريب المهني أو تخصيصها طريقة تعيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في الحصول على الوظائف والفرص لتحقيق طموحاتهم وأحلامهم.

ج. تكافؤ فرص الوصول للوظيفه والمرافق العامه والتسهيلات الأخرى لكافه المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصه من ضحايا أعمال العنف المستمره، ويكون ذلك طبقاً للأساليب والمقاييس الدوليه.

٦. يجب على الدوله احترام القانون الدولي وتلجأ للحلول السلميه في جميع الأحوال لحل النزاعات عن طريق المفاوضات والأمن الجماعي طبقاً لميثاق الأمم المتحده.

أ. يجب على مواطنين دولة فلسطين الموحده نبذ العنصريه وحدث وعلیهم المساعده في محاربة العنصرية في كافة أنحاء العالم.

ب. تقوم الدوله بإنشاء نظام دولي يتمتع فيه الشعوب بحقوقهم الاجتماعيه الجوهريه والثقافيه والسياسيه كما تنص عليها موانئق الامم المتحده التعلقه بهذا الشأن.

ج. تسعى الدولة للمشاركة في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الاسلحة النوويه وجميع اسلحة الدمار الشامل. يتم تفكيك وتدمير أسلحة الدمار الشامل لاسيما الاسلحة النوويه التي تمتلكها إسرائيل تحت إشراف الامم المتحدة في خلال عام واحد من إقامة الدولة الجديده.

## دعوه من أجل العمل :

إننا نناشد كل من يقدر الحريه والعداله والمساواه والديمقراطيه وينبذ العنصريه والتمييز العرقي للانضمام إلينا في إنشاء هذه الحركه.

أ. إننا ندعو أبناء الشعب في كل مكان للدخول في نقاش ديمقراطي حر حول أهداف ومبادئ هذا الميثاق من أجل تحقيق وحدة هذا الشعب ومساعدته في ممارسة حقوقه الثابته في تقرير المصير وإقامة دولة ديمقراطيه واحده في فلسطين.

ب. إننا ندعو الشعب اليهودي في إسرائيل وكافة أنحاء العالم أن لا يكونوا ضحية إغراءات وهميه تتمثل في إقامة دوله يهوديه لايمكنها إلا أن تكون عنصريه وهو ما سيؤدي إلى صراعات لانهاية لها. ولا يتوفر فيها الأمن. وعليهم تركيز أحلامهم من أجل السلام في إقامة دوله واحده مشتركه في كل فلسطين الواقعه بين البحر الابيض المتوسط ونهر الأردن مما سيحقق آمال وتطلعات الشعب اليهودي سواءً الدينيه أو الثقافيه أو العرقيه دون على الآخرين.

ج. إننا نطلب من الأفراد والجماعات الناشطه في حملة المقاطعه وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات وكافة حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني تبني مبادئ هذا الميثاق وإضافة أهدافه لبرامجهم وحملاتهم.

د. إننا ندعو مؤسسات المجتمع المدني التي تعارض العنصريه والتمييز العرقي في كافة أنحاء العالم للانضمام إلينا في إنشاء هذه الحركه والايان بأن العنصريه في أي مكان تشكل تهديداً للمساواه والعداله في كل مكان.

ه. وتطلب من مؤسسات المجتمع المدني في العالمين العربي والاسلامي دعم الدوله الديمقراطيه الغير عرقيه الموحده في فلسطين من خلال بناء إجماع شعبي وإطلاق التصريحات العمليه لقبولها وبتأسيس برامج لدعم التكافؤ الديني والعرقي في بلادهم.

و. إننا ندعو علماء الدين الإسلامي واليهودي والمسيحي وحكمائهم الاستفادة من الكتب المقدسه والنفسيه ونشر الحكمه التي من شأنها هداية المؤمنين للعمل من أجل دعم دوله مشتركه في فلسطين بقلوب مطمئنه وحاله إمانيه عاليه.

ز. إننا ندعو الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول العربية ودول الاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية ودول آسيان والكومنرف ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكافة المؤسسات الإقليمية ودول المجتمع الدولي للتخلي عن الدبلوماسية الموجهة نحو حل الدولتين الوهمي الذي من شأنه إدامة الصراع والمعاناة البشرية. وتدعوهم التبنّي أهداف الميثاق التي تقوم على حقوق الإنسان الدولي كما هو منصوص عليها في وثائق الأمم المتحدة لضمان السلام والأمن الدولتين.

ح. إننا نرحب بالبيانات التي من شأنها توسيع وتوضيح الأهداف الواردة في هذا الميثاق. طالما أنها تتفق مع أهدافه ومبادئه لاسيما التزامها بحقوق الإنسان الدولي ومكافحة العنصرية وتأكيد المساواة الأساسية لكافة أبناء الشعب في كرامة وحقوق ثابتة. كما نتمنا على أولئك الذين يشاركون رؤية وأهداف هذه الوثيقة الى تنحية خلافاتهم جانباً من أجل هذا النضال التاريخي لتحقيق المثل العليا لدولة ديمقراطية واحده في فلسطين.

ومن هذا المنبر فإننا نلزم أنفسنا مع إصدقائنا وحلفائنا الدوليين بإستعادة العدالة لهذا الشعب وإقامة دولة ديمقراطية واحده في فلسطين يعيش فيها كافة المواطنين بأمن وسلام ومساواه وحرية.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا الانجاز العظيم سيكون بمثابة نصيباً تذكاريّاً لقدرة البشرية التغلب على هذه الحقيه من الصراع المرير ونأمل من كافة شعوب العالم التخلي عن المعتقدات القائمة على التفوق العرقي والفصل العنصري. كما نود الهام الشعوب في كل مكان للعمل بأملٍ جديد وحيويه لخلق المجتمعات والأمم والدول التي تحمي وتضمن المساواه والكرامه وحقوق الانسان للجميع.